

بتاريخ: ١٩ مارس ٢٠١٨ العدد: ٣٧٧ المصدر: الأهرام

١٦,٧ مليار جنيه حجم تمويل المشروعات الصغيرة في ٤ سنوات

أكدت نيفين جامع رئيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الاهتمام الكبير الذي أولاه الرئيس عبد الفتاح السيسي لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مشيرة إلى أن الجهاز قد قام بضخ ١٦,٧ مليار جنيه لتمويل هذا القطاع منذ عام (٢٠١٤) حتى نهاية يناير ٢٠١٨ الماضي.

الخبر كاملاً بعد الرأي.

الرأي

- لا يوجد شك أن توفير التمويل يعد من العناصر الهامة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلا إن توفير التمويل وحده ليس كافياً لتنمية هذه المشروعات، بل لابد من توفير منظومة متكاملة تعمل على التصدي لكافة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها تلك المشروعات شاملة المشاكل الفنية الإنتاجية والتسويقية بما يضمن استدامة تلك المشروعات ونموها.
- إن التغلب على العوائق التمويلية التي تعاني منها المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتطلب تنويع آليات التمويل المتاحة مع اختلاف حجم المشروع والمرحلة التي تمر بها المنشأة وكذلك طبيعة المشروع نفسه، فعلى سبيل المثال نجد أن ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بالمشروعات الجديدة وكذلك المشروعات القائمة على أفكار مبتكرة يجعل من التمويل المصرفي ليس هو أفضل الآليات التي يمكن من خلالها تمويل هذه المشروعات، وذلك في مقابل آليات أخرى مثل رأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي crowdfunding وغيرها من الآليات.
- بالرغم من الجهود الجادة لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مجال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلا أنه حتى الآن لا يزال هذا

الجهاز يدور في فلك النشاط الرئيسي للصندوق الاجتماعي للتنمية سابقاً في تقديم الخدمات التمويلية بالأساس رغم أن هذا الجهاز مؤهل من الناحية القانونية والمؤسسية لتوفير تلك المنظومة المتكاملة التي سبق الإشارة إليها.

- **يجب التأكيد على أهمية التنسيق بين الاستراتيجيات الوطنية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة الأعمال واستراتيجيات التنمية القطاعية والإقليمية والخطة الاستثمارية للدولة، وعدم النظر إلى تلك المشروعات كجزيرة منعزلة واعتبارها مجرد وسيلة لخلق فرص العمل فحسب، حيث يمكن أن يكون لتلك المشروعات دوراً فاعلاً في تحقيق الخطط التنموية للدولة، وهو ما سينعكس بالضرورة في البرامج التي يتم تنفيذها لصالح تلك المشروعات. فعلى سبيل المثال لابد من وجود استهداف أكبر للمشروعات الصناعية وخاصة تلك المنتجة للمكونات الوسيطة أو للإحلال محل الواردات وكذلك المشروعات الخدمية الداعمة للنشاط الصناعي.**
- **إن الإطار المؤسسي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يزال غير مكتمل، حيث إن هناك حاجة إلى آلية تنسيق تابعة لمجلس الوزراء تتولى وضع الاستراتيجيات الخاصة بتلك المجموعة من المشروعات والفصل بين الدور التخطيطي والدور التنفيذي.**
- **بالرغم من إنه تم الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة الأعمال، إلا إنه يجب استكمال تلك الجهود بوضع برامج وإجراءات تنفيذية يتم تطبيقها في جدول زمني محدد، مع التفرقة بين زيادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاختلاف احتياجات كل منها، كما أنه من الضروري وجود مجموعة متنوعة من مؤشرات الأداء التي تعكس مدى التقدم في تحقيق الأهداف المختلفة للاستراتيجية.**
- **وأخيراً يجب التأكيد أنه لن يتم إحراز أي تقدم في مجال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بدون الانتهاء من تعديل القانون الخاص بها والذي لم يصل إلى مجلس النواب حتى الآن.**

الخبر كاملاً

أكدت نيفين جامع رئيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الاهتمام الكبير الذي اولاه الرئيس عبد الفتاح السيسي لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مشيرة الى ان الجهاز قد قام بضخ ١٦,٧ مليار جنيه لتمويل هذا القطاع منذ عام (٢٠١٤) حتى نهاية يناير ٢٠١٨ الماضي وهو ما يوازي نحو ٥٠ % من اجمالي التمويل الذي قدمه الجهاز طوال فترة عمله منذ ١٩٩٢ والبالغ قدرها ٣٤ مليار جنيه و اشارت الى عدد المشروعات التي تم تمويلها للمرأة في عهد السيد الرئيس وصل الى ٤٤% من اجمالي التمويل الذي قدمه الجهاز خلال تلك الفترة وبذلك تضاعف عن السنوات الماضية والتي كانت مشروعات السيدات لا تتعدى ٢٥% من حجم المشروعات الممولة.

جاء ذلك فى الكلمة التى القتها فى الملتقى الذى اقامته امانة المرأة بحملة دعم ترشيح الرئيس عبد الفتاح السيسى لاستكمال مسيرة الاصلاح والتنمية.



تابعونا على

تقارير أخرى للمركز

الأعداد السابقة

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوار عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2017 (c)
جميع الحقوق محفوظة